الصباح الاقتصادية
12
العدد 2533 - السنة التاسعة
الأربعاء 29 شوال 1437 - الموافق 3 أغسطس 2016
Wednesday 3 August 2016 - No.2533 - 9th Year

شددوا على ضرورة مواصلة الحكومة لنهج الإصلاح الاقتصادي

خبراء واقتصاديون : قرار رفع أسعار البنزين خطوة على الطريق الصحيح

■ الراشد : من شأنه ترشيد الانفاق ويصب في المصلحة العامة ويعود بالنفع على الأجيال القادمة

■ الفارس : له أثر إيجابي واضح وسيعزز من الميزانية ويخفف من المصروفات والدعومات

رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أحمد الفارس

قرار رفع أسعار «البنزين» أثار ردود فعل مختلفة في الأوساط الكويتية

أكد خبراء واختصاصيون اقتصاديون أهمية قرار مجلس الوزراء الاخير برفع اسعار البنزين لما يترتب على هذا القرار من ترشيد في الانفاق العام وتقليص للعجز في الموازنة العامة واعادة توجيه الدعوم نحو مستحقيها فضلا عن كونه اولى الخطوات التنفيذية لوثيقة الاصلاح الاقتصادي.

وشدد هؤلاء في لقاءات متفرقة مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) امس الثلاثاء على ضرورة مواصلة الحكومة لنهج الاصلاح الاقتصادي وعدم الاكتفاء بهذا القرار بما يسهم في اخر المطاف بتنويع مصادر الدخل بالبلاد داعين في المقابل الى معالجة الاختلالات عبر ادوات استثمارية اخرى تعزز متانة الوضع المالي للبلاد عوضا عن التوسع في تقليص الدعم.

وقال رئيس لجنة الكويت الوطنية للتنافسية الدكتور فهد الراشد ان هذه الخطوة التي جاءت متأخرة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من العوامل الرئيسية لتحسين مستوى التنافسية للاقتصاد الوطني حيث ان هذا القرار من شانه تخفيض نسبة العجز في ميزانية الدولة وعاملا مهما لقياس التنافسية.

واضاف الراشد ان اي قرار من شانه ترشيد الانفاق يصب في المصلحة العامة ويعود بالنفع على الاجيال القادمة لاسيما ان التحديات الاقتصادية تزايدت بصورة كبيرة مع انخفاض اسعار النفط العالمية والتي تعتبر المصدر شبه الوحيد بالنسبة للاقتصاد الكويتي.

واوضح ان هذا القرار من شانه ان يخفض عبء العجز في الميزانية ويحث المواطنين على ترشيد انفاقهم خصوصا ان نسبة استهلاك الفرد في البلاد للبنزين تعتبر من اعلى النسب في العالم.

من جانبه قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية احمد الفارس ان قرار مجلس الوزراء برفع الدعم عن الوقود قرار متوقع اذ سبق للحكومة ان تطرقت الى رفع الدعم عن البنزين والدعومات الاخرى مضيفا ان جمعية المحاسبين تناولت ايضا هذا الموضوع في اكثر من محفل وقدمت للحكومة اكثر من مقترح لاسيما دراسة الاثار السلبية والايجابية لرفع الدعم.

واضاف الفارس ان قرار رفع الدعم له اثر ايجابي واضح وسيعزز من ميزانية دولة الكويت ويخفف من المصروفات والدعومات التي تقدمها الحكومة للمواطنين متمنيا في الوقت ذاته الا يتم معالجة العجز الحاصل في الميزانية عن طريق رفع هذا الدعم وانما عبر موارد اخرى.

وفي مقارنة لاسعار الوقود بين دولة الكويت ودول الخليج الاخرى أوضح ان الكويت تحتل المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية من خلال قيمة البترول الممنوح من الدولة في جميع تصنيفاته معتبرا ان اسعار الوقود بعد رفع الدعم «مقبولة» مقارنة بدول عربية وخليجية اخرى.

وذكر ان هناك جانبا ايجابيا في هذا القرار موضحا ان مجلس الوزراء عند اتخاذه هذا القرار تعهد بمراجعة اسعار الوقود كل ثلاثة اشهر وهي فترة قريبة.

واوضح ان هذا الامر يبعث بالطمانينة على المواطنين كون هذه الاسعار لن تكون دائمة وانما متغيرة ومرتبطة باسعار النفط مبينا ان ارتفاع اسعار النفط وتحسنها وانتعاش الاقتصاد الوطني يسهم في «عودة الدعم بكل تاكيد».

وقال الفارس ان رفع الدعم سيؤثر ايجابيا على الدولة معتبرا هذا الاجراء الاحترازي هو «الحل السريع والمقبول في هذه الفترة».

واعرب عن امله في الا تستمر الحكومة في معالجة الخلل ببنود الميزانية العامة برفع الدعوم وان يتم معالجة هذا الامر من خلال ادوات استثمارية اخرى تعزز متانة الوضع المالي للبلاد عوضا عن رفع الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين. واشار الى ان الوضع المالي بدأ في التحسن في الميزانية مع ارتفاع اسعار النفط «وان كانت بسيطة» لكن هناك مؤشرات مبشرة مؤكدا حق المواطن في التمتع بالدعم الحكومي وتطوير الخدمات.

من جانبه اكد استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت الدكتور احمد النجار اهمية هذه الخطوة التي تصب في اطار وجهة نظر حكومية «سليمة» نحو سياسة ترشيد الاستهلاك «لا تخفيضه» معتبرا ان هذه الزيادة استوعبت حاجات وامكانيات شريحة متوسطي الدخل.

وقال ان هذه الزيادة ستزيد الايرادات الحكومية غير النفطية وتخفض الانفاق الحكومي من خلال تقليص النفقات الموجهة الى الدعم مشددا على ضرورة كشف «الارقام الحقيقية» لنفقات الدولة على الدعوم الموجهة للبنزين.

واشار النجار الى ان القرار الحالي ونسبة الزيادة على انواع البنزين سيكون لها بعض الاثار البيئية المتعلقة إذ أن الزيادة الاقل جاءت على البنزين الممتاز الامر الذي سيجعل المستهلك يستخدم (الممتاز).

وكان مجلس الوزراء قد وافق يوم امس على لائحة جديدة لاسعار البنزين تواكب عملية اعادة هيكلة اسعار الوقود التي تشهدها مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وشمل القرار فئات وقود (البنزين) المختلفة اذ ارتفع سعر بنزين 91 اوكتان (الممتاز) من 60 فلسا الى 85 فلسا لليتر الواحد و95 اوكتان (الخصوصي) من 65 فلسا الى 105 فلوس لليتر وسعر بنزين (الترا) بريميوم 98 اوكتان والذي يمثل استهلاكه 2 في المئة من حجم الاستهلاك الكلي في البلاد من 90 فلسا الى 165 فلسا لليتر الواحد.

كما وجه مجلس الوزراء لجنة اعادة دراسة مختلف انواع الدعوم التي تقدمها الدولة بمراجعة اسعار البنزين كل ثلاثة اشهر لتتواءم مع اسعار النفط العالمية.

النجار : الزيادة سترفع الإيرادات غير النفطية وتخفض الإنفاق الحكومي

إثر الانخفاض الذي طال ثمانية قطاعات من أصل 10

البورصة تنهي تعاملاتها .. «أحمر» بالثلاثة

البورصة في المنطقة الحمراء

انهى سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تعاملات امس الثلاثاء على تراجع المؤشرات الرئيسية الثلاثة إثر الانخفاض الذي طال ثمانية قطاعات من اصل 10 قطاعات تصدرها قطاعا «الاتصالات» و«البنوك».

وسجلت ثمانية قطاعات انخفاضا في مستهل التعاملات يتصدرها قطاع «الاتصالات» بنحو 0ر8 في المئة بسبب ضغط من انخفاض سهم شركة (زين) بحوالي 1ر5 في المئة إضافة إلى انخفاض قطاع «البنوك» بنسبة 0ر84 في المئة مع هبوط اسهم ستة بنوك تصدرها سهم بنك (بوبيان) بواقع 1ر3 في المئة.

وارتفعت مؤشرات قطاعين فقط من اصل 10 قطاعات هما قطاع (الخدمات الاستهلاكية) بنسبة بلغت 0ر36 في المئة وقطاع (التكنولوجيا) بنسبة 0ر23 في المئة في حين تصدر سهم (لوجستيك) الكميات على مستوى تداولات جلسة اليوم بحجم بلغ نحو 878ر11 الف سهم في حين تصدر سهم (وطني) القيم بسيولة قدرها 200ر04 الف دينار كويتي مستقرا عند سعر 600 فلس.

وكانت الساعة الأولى من عمر جلسة أمس قد شهدت انخفاض المؤشر السعري بقيمة تداول بلغت نحو 245 الف دينار وبكميات تداول بلغت نحو مليوني سهم مع مضاربات على الأسهم الصغيرة.

كما سجل المؤشران الوزني و(كويت 15) انخفاضا إثر المضاربات على الأسهم الصغيرة في ضوء حالة الترقب التي يتبعها المتعاملون في السوق بعد إفصاحات بعض الشركات المدرجة عن بياناتها المالية.

وواصلت المؤشرات الرئيسية الثلاثة للبورصة تراجعها الساعة ال11 صباحا لتبلغ قيمة الأسهم المتداولة حتى تلك الساعة حوالي 1ر6 مليون دينار كويتي بكمية أسهم متداولة بلغت حوالي 17ر4 مليون سهم عبر 674 صفقة.

وجاءت أسهم الشركات الأكثر تداولا وهي (المستثمرون) و(وطنية د ق) و(زين) و(لوجستيك) و(ايفا) في حين جاءت أسهم شركات (ك تلفزيوني) و(مراكز) و(وطنية د ق) و(اوج) و(لوجستيك) الأكثر الأسهم ارتفاعا خلال الجلسة.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تداولات جلسة اليوم على تراجع المؤشر السعري بمقدار 9ر05 نقطة ليصل إلى مستوى 5460ر57 نقطة و(الوزني) بمقدار 1ر04 نقطة و(كويت 15) بمقدار 4ر37 نقطة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 3ر3 مليون دينار في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 34ر8 مليون سهم تمت عبر 1310 صفقات (الدولار الأمريكي يساوي 0ر301 دينار كويتي.

تكريم البنك جاء بمناسبة نجاح حملته الرمضانية

محافظ العاصمة يشيد بدور «بيتك» الاجتماعي

محافظ العاصمة يكرم «بيتك»

اشاد محافظ العاصمة ثابت المهنا، بدور بيت التمويل الكويتي «بيتك» الرائد في ارساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وكذلك القيام بالمبادرات والمساهمات المتنوعة التي تخدم مختلف شرائح المجتمع وتساهم بتحقيق التنمية الشاملة.

وخلال استقباله وفدا من «بيتك» ممثلا بفريق العلاقات العامة، قدم المهنا تكريما خاصا للبنك بمناسبة نجاح حملته الرمضانية التي ضمت العديد من انشطة المسؤولية الاجتماعية ابرزها برنامج مدفع رمضان وحملة افطار الصائم التي استمرت على مدار الشهر، وزيارة المشافي وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الفعاليات والانشطة والاعمال التطوعية والخيرية التي تولي اهمية كبرى لمكونات المجتمع بمختلف اطيافه وشرائحه.

ويمثل هذا التكريم دافعا قويا للمضي قدما بخطوات راسخة في خدمة المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي، فيما يعكس ريادة «بيتك» في هذا المجال المحوري والمهم في طبيعة عمل القطاع الخاص الذي ينبغي الا يقتصر على الاعمال والانشطة الربحية بل يتعداه الى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع.

وبالاضافة الى ان «بيتك» يلعب دورا اساسيا في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق مساهماته المختلفة في القطاع المصرفي والانشطة والاعمال التمويلية المختلفة، والجهود في تقديم افضل الخدمات والمنتجات المالية الاسلامية المتوافقة مع احدث التطورات التكنولوجية، بما يساهم في تعزيز صورة «بيتك» التي تنعكس على سمعة القطاع الخاص الكويتي في المحافل الاقتصادية الدولية، فهو حريص على تعزيز التواصل مع كافة اطياف المجتمع ودعم الانشطة الاجتماعية، سيما وان استراتيجيات واهداف «بيتك» تتوافق مع جهود السعي الى النهوض بالاقتصاد وتحقيق الازدهار والتنمية في البلاد، وتقديم افضل الخدمات على اصعدة مختلفة لابناء الكويت بما يعكس صورة «بيتك» كمؤسسة رائدة في القطاع الخاص في الكويت.

ويلتزم «بيتك» بأداء رسالته الاجتماعية بشكل متواصل وبالطريقة المثلى من خلال التواجد بكافة المناسبات والقيام بالدور الاجتماعي بمختلف تشعباته سواء كان مشاركة في انشطة اجتماعية ورعايات وتنظيم فعاليات على المستوى الصحي والتعليمي والرياضي والبيئي وغيرها من الاصعدة التي ترسخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتعزز من مكانة المجتمع ورفعته.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 61 سنتاً ليسجل 38.02 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 61 سنتا في تداولات أول أمس الاثنين ليصل إلى مستوى 38ر02 دولار أمريكي للبرميل مقارنة بنحو 37ر41 دولار يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الولايات المتحدة تداولت العقود الآجلة للنفط الأمريكي الخام على انخفاض امس بعد تفاقم المخاوف القديمة من تخمة المعروض بسبب علامات على ارتفاع الإنتاج في أمريكا ودول (أوبك).

وكانت عقود النفط الخام تراجعت إلى 57ر40 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي في تداولات نيويورك ليصل إلى أدنى مستوى له منذ 20 أبريل بعد أن اظهرت بيانات الأسبوع الماضي أن عدد منصات استخراج النفط العاملة في الولايات المتحدة ارتفعت للأسبوع الخامس على التوالي بواقع ثلاث منصات لتصل إلى 374 منصة.

الدولار يستقر أمام الدينار عند مستوى 0.301 واليورو عند 0.337

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الثلاثاء عند مستوى 0ر301 دينار في حين استقر اليورو عند مستوى 0ر337 دينار مقارنة باسعار اول امس الاثنين.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض الى مستوى 0ر398 دينار في حين استقر الفرنك السويسري عند مستوى 0ر311 دينار بينما بقي الين الياباني عند مستوى 0ر002 دينار دون تغيير.

واستقر الدولار الأمريكي على مكاسبه مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال تداولات أمس بعد أن أظهرت بيانات اقتصادية أن نشاط الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة قد انخفض أكثر من المتوقع الشهر الماضي.

وكان الدولار الأمريكي قد تعافى من الخسائر الحادة بعد إجراء بنك اليابان تحفيزات نقدية معتدلة خلال اجتماع السياسة النقدية يوم الجمعة الماضي مما خيب آمال الأسواق التي كانت تترقب إجراء مزيد من التحفيز النقدي.